دور الإعلام في البناء المؤسساتي
الإعلام والبناء العسكري أنموذجا

The role of media in the institutional- building: Media and the military- construction sample

د/ عبد المالك تكركارت

المدرسة العليا العسكرية للإعلام والإتصال (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/12/20؛ تاريخ القبول: 2021/05/27

ملخص:

إن إستخدام مصطلح المؤسسة العسكرية إستخداما دقيقاً وخصوصاً عند التطرق إلى البناء المؤسساتي للدول والذي يحتاج إلى وقفة خاصة فالدولة مجموعة من المؤسسات التي ينظّم حركتها وسلوكها قانون يعمل لصالح المجموع في ظل نظام دستوري متكامل ووسائل الإعلام في هذا السياق مقوّم من مقوّمات الدفاع الوطني بإعلامها للجمهور في حدود الأمان الحربي والمصلحة العامة،بل قل سلاحا إستراتيجيا من منظومات التسلّح والتسليح الضرورية للأمة عموما وللمؤسسات العسكرية خصوصا والذي تبدأ به الأعمال القتالية وتستمر به وتنهى على وقعه وهذا ما تحاول هذه الدراسة المتواضعة التطرق إليه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، الدولة، الدستور، الدفاع الوطني، البناء العسكري، سلاح إستراتيجي.

Abstract :

The precise usage of the term “military” requires a special apply, for the state is a group of institutions whose conduct and movement are governed by a law that works in the benefit of the community. Media, therefore, is one of the National Defence components, as it informs the public in order of the public interest and military security. It even can be a strategic weapon of the armement and weaponization systems to the nation in general and military in particular. Media is where the hostilities began, continue and end. Hence, that is what we attempt to cover in this study.

.**Keywords :** Army, state, constitution, National Defence, military construction, strategic weapon.

I. مقدمة:

يعتبر الأمن كمناخ مجتمعي والدفاع الوطني كعمق إستراتيجي من أبرز مسؤوليات الدول ومهامها والذين تضعهما في أولويات عملها ويبقيان في حالة تأهب وإستعداد دائم تحسّبا لكل إحتمال، وقد أكّدت الحرب العالمية الأولى في إطار الدفاع الوطني أهمية التنظيم الشامل للأمة، بحيث يكون جميع أفرادها وكل مواردها وإمكاناتها في خدمة الدفاع عن أرض الوطن عندما تدق أجراس الحرب أما الحرب العالمية الثانية فقد أثبتت أن تنظيم الدفاع الوطني يجب أن يتم في جميع الأزمنة وفي جميع الظروف على أساس أن الدولة يجب أن تبقى قوية لتحمي سيادتها وسلامة أراضيها ولترد العدوان من أي مصدر كان وفي أي وقت كان.

في هذا السياق تعمل الشعوب على بناء المؤسسات التي تحفظ بقاء الدول، وتدافع عن خيرات ومقدرات الأوطان وفي مقدمة هذه المؤسسات تأتي المؤسسة العسكرية كذراع حديدية تحمي الدولة تؤمّن الأمة، تحفظ النظام والأمن[1]وتتحمل المسؤولية تجاه الوطن .. مؤسسة هامة وفعّالة، تؤثر وتتأثر ببقية مؤسسات الدولة والفئات والشرائح والطبقات الأخرى في المجتمع، هذامن جانب ..إضافة إلى أن عوامل وإمكانيات وقوانين البناء العسكري تؤكّد أهمية بناء جيش لاينفصل عن الشعب ولا يثقل كاهله، بل يرتبط به بأوثق الروابط، فوحدة الشعب والجيش التي لا تنفصم عراها والإتحاد الراسخ فيما بينهما يكوّنان الأساس الإجتماعي للبناء العسكري ومصدر قوة الدفاع عن البلد ومناعته[2] وكذا إسهام كافة مؤسسات الدولة بدون إستثناء في عملية البناء العسكري، ناهيك عن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأسرة/الصحافة، الأندية والإتحادات الرياضية الجمعيات الشبانية والنقابية والنسائية والمهنية الأخرى وكافة المنشآت التربوية والتعليمية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها في صقل وتربية وإعداد أفراد المجتمع نفسيا ومعنويا وعلميا وبدنيا ليقدموا بطواعية متفانية على الخدمة في القوات المسلحة. وعليه فوجود القوات المسلحة ضرورة لا غنى عنها في حياة الأمم والشعوب رغم ما يتطلبه من أعباء تزيد من التكلفة التي تتحمّلها خزينة الدولة وبالتالي يتحمّلها دافع الضرائب[3].

II. عن الإمكانية العسكرية:

إن إستخدام مصطلح المؤسسة العسكرية، إستخدام دقيق وخصوصا عند الحديث عن البناء المؤسساتي للدول والذي يحتاج إلى وقفة خاصة فالدولة مجموعة من المؤسسات التي ينظّم حركتها وسلوكها قانون يعمل لصالح المجموع في ظل نظام دستوري متكامل[4].

تحتاج الدولة دوما إلى إمتلاك القوة المسلّحة الرادعة لضمان وجودها والقيام بوظائفها وحماية شعبها ولإمتلاك هذه القوّة تقوم الدولة ببناء الجيش وتزويده بالصلاحيات الكافية وبالعناصر البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الإرادة الوطنية وتجسيد الانتظام العام في الدولة وضمان سلامتها وتتخذ من إمكانيات المجتمع وسائل تسخّرها لتقوية سلطتها وفرض أحكام نظامها على أفراد مجتمعها[5]... وتزداد أهمية الجيش وتأثيره في الحروب والأزمات أي في الظروف غير العادية فالجيوش كنسق وكتنظيم ومؤسسة وبناء، تلعب دورا هاما في علاقاتها بالمؤسسات الأخرى في المجتمع، كما أنها تشكّل الجزء الجوهري في أجهزة الدولة، وتلعب دورا بارزا ومركزيا.

العسكري إذن مهما قيل بشأنه، غير معزول عن باقي الأمة، وبإرتباطه مع الأمة بالمثل والقيم الأكثر عمقا، فإنه يدرك تماما أنه هو الذي يضحّي بالنفس والنفيس في سبيل حمايتها والحفاظ عليها وحياته اليومية متشابكة بشكل مباشر مع هذه المثل والقيم ،التي تبقى حيّة لديه وأكثر حضورا في ذهنه من غيره[6]فإذا كان أفلاطون قد وصف وظيفة الجيش بأنها "وظيفة غضبية" فلأن الجيش يمثل الغضبة القومية النبيلة دفاعا عن وطنه وإستشهادا من أجل عزته وحريته ولغة علماء الإجتماع المعاصرين أقوى في الدلالة من لغة الفلاسفة حيث تقول إن المنظمة العسكرية وهي تمثل قوّة المجتمع وقدرته على ممارسة تأكيده لذاته، فإنها لذلك تتمثل فيها النعرة القومية أكثر مما تتمثل في أية منظمة إجتماعية أخرى وأن الشخصية العسكرية تمثل الإتجاه القومي وأكثر من أي نمط آخر للشخصية ولأن الجيش في كل أمة هو معقد آمالها في المحافظة على سلامة الدولة وشرف الأمة، فإن نظم الحكم كلّها تحرص على تفرّغ جيوشها لما أنشئت لأجله، فلا تنشغل بأي أمر آخر غير إتقان وظيفتها القتالية[7].

III. الإعلام مقوّم من مقوّمات أمن الدولة ودفاعها الوطني:

إذن أمن الدول ودفاعها الوطني عبارة بسيطة لفظا لكنها عميقة مدلولا، وهي أكبر من أن تحتويها هذه الصفحات،وبالمختصر المفيد أمن الدول ودفاعها الوطني واجب مواطن وحق وطن فأداء ضريبة الدم مفروضة على جميع فئات الشعب كلّما إستدعى الأمر لأدائها وإن تميّز القوات المسلحة لا يعني أنها مستقلة عن الشعب [8] فالأعداء لا يخشون السلاح كما يخشون معنويات الشعب وتضامنه مع جيشه تحت لواء الوطن فالجيوش تنتصر بقوة معنوياتها، لا بكثرة تجهيزاتها ومعداتها العسكرية فالمعنوية شعور وعقيدة راسخة في نفس الفرد تدفعه لأن يبذل أقصى جهده وأن يضحي بروحه ويجتاز المحن والصعوبات برباطة جأش وبكل عزيمة وتصميم وحتى وسائل الإعلام في هذا السياق مقوّم من مقوّمات الدفاع الوطني بإعلامها للجمهور في حدود الأمان الحربي والمصلحة العامة[9]،بل قل سلاحا إستراتيجيا من منظومات التسلّح والتسليح الضرورية للأمة عموما وللمؤسسات العسكرية خصوصا والذي تبدأ به الأعمال القتالية وتستمر به وتنهى على وقعه.

تعتبر الإمكانية العسكرية في هذا الإطار، عنصر ومقوّم من مقوّمات القوّة الوطنية للدولة ومكوّنا هاما من مكوّناتها[10]... بترسانتها من التجهيزات والمعدات، ناهيك عن الجنود والقوات وبمختلف مصالحها وتشكيلاتها وتسمياتها...فهي إذن النواة الجوهرية للدفاع الوطني[11]وأهم المؤسسات الحيوية ذات المهام الحساسة والإستراتيجية، التي تعتمد عليها الدولة في ضمان وجودها، فرض هيبتها، درأ الأخطار عنها، حماية ترابها، والدفاع عن سيادتها، إنها العين الحارسة والساهرة للدولة، المحافظة على استقرارها، انسجامها، تماسكها والمدافعة عن حدودها واستقلالها[12] وهذه المهام بطبيعتها الخاصة تبرز بوضوح تام مدى أهمية المؤسسة العسكرية بالنسبة لمصير الدول والشعوب، وكما يقال قوة الدولة من قوة جيشها[13] وإن وجود القوات المسلحة شرط جوهري للسيادة الوطنية، بوصفها ضمانة أساسية لاستقلال الوطن وكونها تحتضن الوطن وقيمه وتعد المؤتمن الوفي عليه،فمصير الشعب في عنق قواته المسلحة.

تلعب الجيوش أدوارا فاعلة في الإنتصار لشعوبها، وتقوم بالدور البارز والأكبر والطليعي فيها وتكون في قلب الأحداث وفي خضمها على طول تاريخها ومسيرتها، رغم المتاعب والآلام، فهي في كل زمان ومكان، أداة العمل وشرط الحركة وسند الفكر ودرع السيادة وإلا كيف يمكن تصوّر حضارة وطن، قد قامت بلا قوّة تحميها[14]، لأن منطق التاريخ يثبت أنه لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن ينهض بدور حضاري وإنساني ما لم تتوافر له مايستحق من عوامل الأمن والإستقرار والطمأنينة،وهذه بدورها لن تتحقق إلا بوجود المؤسسة العسكرية المتفرّغة لشؤون الدفاع عن أمن وسلامة الوطن أرضا وشعبا ودولة،مما يؤكّد بقوة وإلحاح أنّ القوّات المسلحة ضرورة إجتماعية حتمية لكل مجتمع يتطلع إلى حياة الإستقرار والإزدهار وتلعب دورا هاما في المجتمع، فوظيفتها الرئيسية الحرب[15]سواء ضد جيش معاد أو ضد جماعة مناوئة،فعليه ومن الضروري أيضا إعطاءها ما تستحق من العناية والإهتمام بها، لها مهام خطيرة ملقاة على عاتقها وهي أكبر ركن تعتمد عليه الدول في حماية مبادئها ومقدّساتها وحدودها،ولما كان الجيش هو الحصن الذي تتقى به الأمم أعداءها والسهم الذي ترمي به نحو دحر من يعتدي عليها، كان لابد من تدعيم هذا الحصن بكل ما يحتاج إليه، فإعداد الجيوش يحتاج إلى العناية الفائقة بمعنوياتها ومعنويات الأمة[16] فالجيوش قوّة عصرية منتظمة، قادرة على الحركة السريعة والفعّالة، لها شعور جارف بالمسؤولية، لها أدوار إستثنائية وتحمل على عاتقها رسالة تاريخية بإعتبارها القوّة الحقيقية والطليعية في المجتمع[17]وبهذا تعتبر العمود الفقري للدول والأداة الأساسية والحاسمة للدفاع عن الأوطان وإن كانت المهمّة الدفاعية لا تخصّ الجيوش وحدها، وإنما تمتد لتشمل المجتمع بكل مكوّناته، فهي عملية معقدة وصعبة[18]، ولأنها كذلك أخذت جميع الدول المتقدمة والنامية بتوسيع هياكلها البنيوية حتى صارت تشكّل مؤسسة وظيفية كباقي المؤسسات الأخرى، ومع هذا التوسّع تداخلت الظواهر الاجتماعية مع الظواهر العسكرية[19].

الأمر الناتج عن ربط السيادة الوطنية بالقوّات المسلحة هو أن المؤسسة العسكرية تمثّل إحدى الجماعات العامة الأكثر ترابطا والأشد إنضباطا، بفضل شبكة من القوانين والأنظمة التي تضمن عملها الخارجي والداخلي، وعلاقتها مع الوطن كله لتأمينه بشكل خاص ضد المغامرات والأخطار فهي المؤسسة الأمينة على المثل العليا للوطن[20].

الجيش كلمة يطلقونها في عرف الدول العصرية على القوات المسلحة، سواء كانت جوية أم برية أم بحرية، أم دفاع جوي أم خاصة وتتنافس الدول الحديثة في تنظيم هذه القوى إستعدادا للطوارئ والأخطار المهددة لأمنها في الداخل والخارج، وتحافظ الجيوش الحديثة على دور رئيس في الدفاع عن البلاد ولكنها لاتشكّل قوّة وحيدة مستقلة للدفاع، لأن تكوينها واستخدامها ومتطلباتها تجعلها مرتبطة إلى حد بعيد بالقدرة الصناعية للبلاد وبالقوة المعنوية التي يتحلى بها الشعب[21].

تهدف المؤسسة العسكرية والتي هي التشكيلات والوحدات القتالية على إختلاف إختصاصاتها، مستوياتها، حجمها وما تشغله من بنايات وما تملكه من أسلحة ومعدات، إلى حماية الوطن والحفاظ على إستقراره وأمنه ونظامه[22] ويتحدّد كمّها وكيفها تبعا لإمكانات الشعب والدولة، وبمقتضى الأهداف القومية والنوايا العدوانية للخصوم القائمين والمحتملين، أما حالة الجيش، أي الكيفية والنوعية فهي حصيلة كلّ متكامل، مؤلّف من النظام، الإنضباط، المعنويات ومقدرة الأفراد ولياقتهم وإخلاصهم للعسكرية وتفانيهم في سبيلها[23].

الجيش تعريفا أيضا، مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى والدولة الحديثة دولة حق، دولة قانون ومؤسسات، يسود فيها الدستور وتنفصل فيها السلطات، فالدولة مؤسسة المؤسساتinstitution des institutions حسب تعبير مارسيل بريلو وهي بدون مؤسسات كلوحة من دون إطار أو كعربة من دون عجلات ... الدولة التي يستقل فيها مجال السياسة عن مجال السيادة ويكون فيها الجيش مركزا من مراكز السيادة، ويجسّد المظهر الرئيسي لقوة الدولة[24]، له دور حساس، وهو محطّ الإجماع ومعقد الآمال وخصوصا عندما تتدهور الأوضاع، إنه محايد ومتعالي عن تناقضات البيئة الإجتماعية والصراعات السياسية،شرعيته مكفولة له من قبل الأمة جمعاء وبعيدا عن لعبة السلطة ذلكم هو الوضع الإعتباري statut للجيش في الدول الحديثة....له دور إستراتيجي يقوم به إختيارا أوإضطرارا[25].

لكل مجتمع تنظيمات إجتماعية تؤدي أنواعا مختلفة من النشاط ينشأ عنها ثبات كيان المجتمع واستمراره وبقائه والقوات المسلحة تنظيم من هذه التنظيمات، مجتمع ذو بنية محكمة التركيب، حيث يظهر طابع المؤسسة على كل عمل من أعمالها ، تقوم بالعمليات العسكرية اللازمة للدفاع عن المجتمع أو تحقيق مصالحه[26]، فهي تقوم بأخطر عمل على الإطلاق وهو القتال، إنها قوة قاهرة، تنبع من الدولة ذاتها وتنبثق من كيانها، تتميز بها سلطة الدولة وتحتكرها، تسيطر على أرجاء الدولة ولا تسمح بوجود تنظيمات عسكرية أخرى وهي بكل فروعها وتشكيلاتها المكوّنة لجيش الدولة، تتولى حماية إقليم الدولة من أي إعتداء خارجي أو تمرد داخلي[27]، كما تضطلع المؤسسة العسكرية بما لها من قدرة على الضبط والنظام بواجبات لا تدخل أصلا في وظيفتها وخصوصا في فترات الإستثناء، الأخطار، الكوارث والأزمات .

ينبغي التفريق بين القوات المسلحة في حالة الحرب والقوات المسلحة في حالة السلم ، ففي حالة الحرب، تكون القوات المسلحة بالدرجة الأولى "أداة تنفيذية للسياسة الوطنية" ويشارك فيها جميع المواطنين ممن بلغوا السن القانونية ويشكّل الإحتياطيون الجزء الأكبر منها وفي هذه الحالة لا تحمل مهمة القوات المسلحة أي لبس أو تعقيد، فالنتائج المتوخاة تفرض تحت طابع "الحضور" و"الفورية" ويحتل عامل الخطر في الحرب حيّزا كبيرا، وهكذا فإن سرعة القرار، سواء عند المقاتل أو عند رئاسة الأركان، هي النتيجة الطبيعية للقتال[28]،أما في حالة السلم فيتمثل دور القوات المسلحة في التحضير للحرب، وتتسع هذه المهمة لتشمل الفترة الممتدة من بداية التحضير للقتال حتى المشاركة في تحقيق الدفاع الوطني، الذي يتجاوز الحقل العسكري المحض وينتج عن ذلك قيام بنيتين إجتماعيتين جد مختلفتين في القوات المسلحة، تظهر إحداهما في أوقات السلم، وتتبلور الأخرى إبان الحرب.

القوات المسلحة ليست مجرّد مدرسة للمقاتلين في أيام السلم وإنما هي مدرسة للمواطنين ومجمع للمجنّدين الدائمين المساهمين في جميع الأعمال ذات المنفعة الوطنية العامة، بل وتصنع الإستراتيجية الوطنية وتحمي الشرعية الدستورية وبهذا يتضاءل يوما بعد يوم، التمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري، حتى لم يعد قائما إلا في بعض التشريعات والأحوال القانونية المختلفة وتشكل القوات المسلحة رمز السيادة وحصنها وهي التجمع الأكبر والأكثر عددا، بإستثناء جماهير الطلاب وهي مؤسسة غير منتجة[29].

IV. المؤسسة العسكرية... التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع:

مما سبق ذكره تبيّن أن المؤسسة العسكرية شخص قانوني وذات طابع منتظم، حيث تنصّ الدساتير على وجودها كمؤسسة دستورية،وإن نصّ القانون الأعلى والأسمى في البلاد على المؤسسة العسكرية يؤكّد ثقلها الإستراتيجي ووزنها ودورها المركزي، تتميز بالإحتكار الكامل لأدوات القوة المادية في المجتمع، سواء تمثّلت في معدات وأجهزة الحرب أوفي وسائل وأسلحة القتال، لها السلطة الدولتية التي تعود للمؤسسات الدستورية، بلغت مرحلة الدسترة والدستورية باعتبارها الأداة الشرعية للدفاع الوطني، لها هيبة ومكانة في المجتمع وكما لا يخفى على أحد، الدستور يجسّد الشرعية المعبّرة عن الإرادة المجتمعية[30] بوصفه القانون السامي الذي تبنى عليه دولة الحق والقانون، دولة الهيئات والمؤسسات، دولة النظم والسلطات، دولة الحقوق والواجبات[31]، يصهر المجتمع، يضمن وحدته وديمومته، ويتضمن مبادئ تعكس طموح الشعب وحقوقه وواجباته فالأفراد الذين يشكّلون القوات المسلحة ليسوا بأي معنى من المعاني معزولين تماما أو محصورين داخل جدران الثكنات عن الحركية المحيطة بهم والتحولات الكبرى ولا يمكن إغفال حقيقة التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع[32]حيث يعتبر بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الرغبات الفردية والولاءات العصبية والدينية ليتشكل الولاء الأعلى للوطن وهي ملك للدولة والأمة وليست مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم[33]وليست الوظيفة العسكرية وسيلة سريعة للإرتقاء الإجتماعي"جنّة الوظائف" وليست فرصة لتجاوز الضوابط والتقاليد وتحويل المهمة العسكرية إلى وسيلة وإستعمالها كمطية وإعتمادها كمركبة للوصول إلى السلطة، ويصبح البرلمان عبارة عن حامل لأختام المؤسسة الحاكمة وعبارة عن مؤسسة "إجراءات" لا مؤسسة "قرارات"[34]وهذا ما يفقد الجيوش مهنيتها العسكرية ويقوّض الحياة الديموقراطية ويتم فرض الرقابة على الأنشطة الفكرية وعلى وسائل الإعلام، بل إنه مؤسسة حساسة في خدمة الأمة لا غير، في خدمتها وكفى، مؤسسة دائمة مادامت الدولة، تتغيّر الحكومات ولا يتغيّر الجيش.

المؤسسة العسكرية تتمتع بخصائص لا تتوفر في أي جهاز آخر من أجهزة الدولة ومن هذه الخصائص إحتكار القوة في المجتمع وتعتبر أكثر المؤسسات تطورا وتتمتع بالتقدم التقني والتنظيمي، بحيث أصبحت المؤسسة الأكثر عصرنة وتقدّما تقنيا من سائر مؤسسات الدولة وتقوم القوات المسلحة بضمّ فئات وطبقات مختلفة من أبناء الشعب، بحيث تصبح المؤسسة العسكرية إنعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح وتناقضات[35].

في جميع بلدان العالم المؤسسة العسكرية هي أقوى المؤسسات وأكثرها تنظيما وإنضباطا وأقلها فسادا وهي إن إستطاعت أن تنقل هذه المميزات إلى المجتمع مع إتاحة هامش كبير للحرّيات عامة فمن الممكن أن تحقق نجاحا ملحوظا وتملأ الفراغ وتعزّز موقعها في الهيكلية التنظيمية للمجتمع وألا تصبح المؤسسة العسكرية جزءا منفصلا عن الأمة، بل واحدة من أعمدة الدولة الرئيسية[36].

V. خاتمة:

المؤسسة العسكرية أكبر من أن تحتويها هذه السطور ومن الضروري إيلاءها الأهمية التي تليق بها وتلبية جميع إحتياجاتها المادية ومتطلباتها المعنوية وعلى رأسها الدعم الإعلامي والإسناد الإتصالي وإجراء الدراسات والبحوث حولها بما يطوّر عملها ويمتّن صلتها بأمتها ويقوّي صورتها.

وفي هذا الإطار تقترح الدراسة مايلي:

– العمل على تمتين العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام الوطنية ومن خلالها دعم التفاعل الإيجابي بين الجيش والمجتمع بإبتكار علاقات عمل أكثر تطورا على شاكلة دورات تكوينية متخصصة أو لقاءات عمل وتنسيق مع محرري الأخبار العسكرية بالإضافة إلى تنظيم مسابقات لوسائل الإعلام وبرمجة تكريمات لأحسن عمل إعلامي يساهم في نشر ثقافة أمن الدولة ودفاعها الوطني ويحافظ على الصورة الذهنية الإيجابية المرسومة عن المؤسسة العسكرية وترقيتها.

– تنظيم ندوات أو ملتقيات حول المؤسسة العسكرية ومساهمتها القوية في الدولة والفاعلة في المجتمع لدعم رابطة الجيش بأمته وصلة الدولة بقواتها المسلحة.

كيف لا والأمر متعلق بالأمن والدفاع، بأمن الدولة ودفاعها الوطني وما أدراك ما الأمن والدفاع؟ ...إنه حق الوطن وواجب المواطن ... إنه المسير والمصير ...

VI. هوامش المقال:

[1]) أمين مفلس، "إعلام بلا مذاهب "، مجلة "متابعات إعلامية"، العدد61، أغسطس أكتوبر 1998، اليمن ص 79 بتصرف؛

[2]) يوري كورا بليوف، "لنين باني القوات المسلحة في الإتحاد السوفياتي ومؤسس العلم العسكري السوفياتي"، المكتبة العسكرية، دار التقدم موسكو، 1976، ص52؛

[3]) غازي اسماعيل الربايعة، "الرأي العام والعلاقات العامة "، دار البشير عمان، 1988، د ط، ص121؛

[4]) أحمد عبد الله وآخرون "الجيش والديموقراطية في مصر"، دار سينا للنشرط1، 1990 القاهرة، ص97.

[5]) محمد جمال يحياوي "حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية " دار المعرفة، د ط، الجزائر 1990 ص 116.

[6]حامد عبد السلام زهران "علم النفس الاجتماعي" ط4 عالم الكتب القاهرة ص.99

[7]) أحمد عبد الله وآخرون، مرجع سابق ص.184

[8]) محمد فتحي أمين "العلم العسكري " الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، دمشق2005 ص.50

[9]) غازي اسماعيل الربايعة مرجع سابق ص.124

[10]) حنان يوسف "الإعلام والسياسة مقاربة إرتباطية " أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي،ط2،القاهرة2006 ص22.

[11]) وليد العقون "النظام العام والدفاع الوطني" محاضرة الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني،ج1،ط2، المدرسة الوطنية للإدارة، تنظيم لجنة الدفاع الوطني بتاريخ 11و12نوفمبر2001 ص91.

[12]) محمد جمال يحياوي مرجع سابق ص.136

[13]) أحمد ولد دادة وآخرون "الجيش والسلطة في الوطن العربي" تعقيب الهيثم الأيوبي في ورقة " السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة " مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت ديسمبر2002 ص.71

[14]) ناجي علي الأشول "الجيش والحركة الوطنية في اليمن 69.19 دراسة تاريخية عسكرية " ط3 دائرة التوجيه المعنوي الجيش اليمني, 2005 اليمن ص.14

[15]) حامد عبد السلام زهران مرجع سابق ص 27

[16]) أحمد نوفل "الحرب النفسية....من منظورإسلامي"ج2 دار الشهاب للطباعة والنشر، د ط الجزائر1988ص 119

[17]) مجدي حماد" العسكريون العرب وقضية الوحدة " مركز دراسات الوحدة العربية ط1بيروت يونيو1987 ص.98

[18]) بوزيد أعمر "اقتصاد الحرب.....رهان استراتيجي . سياسي "مجلة" الجيش"، صادرة عن الجيش الوطني الشعبي عدد 557 الجزائر ديسمبر2009 ص.50

[19]) التحرير، مجلة "الجيش " صادرة عن الجيش الوطني الشعبي، عدد 397، السنة 33الجزائر أوت 1996ص68.

[20]) محمد فتحي أمين مرجع سابق ص 53

[21]) فراس البيطار" الموسوعة السياسية والعسكرية " دار أسامة للنشر والتوزيع عمان د ط2003، ص.25

[22]) مراد زعيمي " مؤسسات التنشئة الاجتماعية " منشورات جامعة باجي مختار ط 1 عنابة2002 ص 60

[23]) محمد صفا"الحرب"دار الرؤية العلمية للطباعة والنشر بيروت، ط1, 1981 ص .298

[24]) صبري مقلد إسماعيل "العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات" منشورات ذات السلاسل الكويت ط4 1985 ص185

[25]) أحمد ولد دادة وآخرون ورقة عبد الإله بقزيز "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" مرجع سابق ص 15,16,25,53 بتصرف.

[26]) محمد فتحي أمين مرجع سابق ص 57

[27]) بن خرف الله الطاهر " مدخل إلى التسويق السياسي "دار هومة ط1الجزائر 2007ص20 ,21 بتصرف.

[28]) 'العقيد شارل شاند بيس "علم النفس في القوات المسلحة" ترجمة المقدم محمد ياسر الأيوبي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت ,ط2 ,1984ص10

[29] المرجع نفسه ص 10

[30] إسماعيل الغزال"القانون الدستوري والنظم السياسية "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1لبنان 1986، ص.8

[31] موسى بودهان" الدساتير الجزائرية "كيليك للنشرط1,جوان 2007 الجزائر ص3.

[32] مجدي حماد مرجع سابق ص15.

[33] شاكر النابلسي "صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام 00.48"المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003 ص78.

[34] المرجع نفسه ص 152

[35] نفس المرجع ص 80

[36] المرجع نفسه ص200.

VII. قائمة المراجع:

1) أحمد عبد الله وآخرون "الجيش والديمقراطية في مصر"، دار سينا للنشر، ط1، 1990 القاهرة،.
2) أحمد نوفل "الحرب النفسية..من منظورإسلامي"ج2 دار الشهاب للطباعة والنشر، د ط الجزائر 1988.
3) أحمد ولد دادة وآخرون "الجيش والسلطة في الوطن العربي" تعقيب الهيثم الأيوبي في ورقة " السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة " مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت ديسمبر2002 .
4) أمين مفلس "إعلام بلا مذاهب " مجلة "متابعات إعلامية"، العدد61 أغسطس أكتوبر 1998، اليمن.
5) بوزيد أعمر "اقتصاد الحرب..رهان استراتيجي . سياسي "مجلة" الجيش"، صادرة عن الجيش الوطني الشعبي عدد 557 الجزائر ديسمبر2009 .
6) التحرير، مجلة "الجيش " صادرة عن الجيش الوطني الشعبي، عدد 397، السنة 33 الجزائر أوت 1996.
7) حامد عبد السلام زهران "علم النفس الاجتماعي" ط4 عالم الكتب القاهرة .
8) حنان يوسف "الإعلام والسياسة مقاربة إرتباطية " أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ط2، القاهرة 2006 .
9) صبري مقلد إسماعيل "العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات" منشورات ذات السلاسل الكويت ط4 1985 .
10) غازي اسماعيل الربايعة"الرأي العام والعلاقات العامة " دار البشير عمان 1988 د ط.
11) فراس البيطار" الموسوعة السياسية والعسكرية " دار أسامة للنشر والتوزيع عمان د ط 2003.
12) مجدي حماد" العسكريون العرب وقضية الوحدة " مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت يونيو1987 .
13) محمد جمال يحياوي "حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية " دار المعرفة، د ط، الجزائر 1990 .
14) محمد صفا"الحرب"دار الرؤية العلمية للطباعة والنشر بيروت، ط1, 1981 .
15) محمد فتحي أمين "العلم العسكري " الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، دمشق 2005 .
16) مراد زعيمي " مؤسسات التنشئة الاجتماعية " منشورات جامعة باجي مختار ط 1 عنابة2002 .
17) ناجي علي الأشول "الجيش والحركة الوطنية في اليمن 69.19 دراسة تاريخية عسكرية " ط3 دائرة التوجيه المعنوي الجيش اليمني, 2005 اليمن .
18) وليد العقون "النظام العام والدفاع الوطني" محاضرة الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، ج1، ط2، المدرسة الوطنية للإدارة، تنظيم لجنة الدفاع الوطني بتاريخ 11و12 نوفمبر 2001 .
19) يوري كورا بليوف "لنين باني القوات المسلحة في الإتحاد السوفياتي ومؤسس العلم العسكري السوفياتي " المكتبة العسكرية دار التقدم موسكو 1976.